نداء الوطن ٠٨-٠٦-٢٠٢١

عمره الإفتراضي ٥ سنوات والحقيقي سنة واحدة بسقف لن يتخطّى ٤٨٠٠ دولار للمودع الواحد

التسديد التدريجي للودائع يُقلّص عدد المصارف ويرفع سعر الصرف من جديد

خالد أبو شقرا

قد يكون مبلغ ٤٨٠٠ دولار هو كل ما سيناله المودع بالعملة الأجنبية من ودائعه (رمزي الحاج)

نشوة المودعين بـ"سكرة" التسديد التدريجي للودائع بالعملات الأجنبية ذهبت، لتحل مكانها "فكرة" من أين ستتأمن الأموال، والخلفيات الحقيقية من وراء هذا الإجراء.

تتأمن السيولة بحسب القرار مناصفة من سيولة المصرف المعني لدى المصارف المراسلة في الخارج ومن التوظيفات الإلزامية بالعملات الأجنبية لدى مصرف لبنان. لكن من جهة أخرى "يحظر على المصارف أن تستعمل الأموال المودعة نقداً لدى مراسليها في الخارج، تطبيقاً لاحكام المادة الثالثة مكرر من التعميم ١٥٠ الصادر بتاريخ ٢٠٢٠/٤/٩. وإن عدم تقيد أي مصرف باحكام هذا القرار يلزمه باعادة السيولة الخارجية بالعملة الأجنبية التي استفاد منها من مصرف لبنان، ويعرضه للعقوبات المنصوص عليها في المادة ٢٠٨ من قانون النقد والتسليف.

تصغير القطاع المصرفي

مجرد حظر "المركزي" على المصارف "استعمال الأموال المودعة نقداً لدى مراسليها في الخارج تطبيقاً لاحكام المادة الثالثة مكرر من التعميم ١٥٠"، يعني عملياً "إجبار البنوك على زيادة رأسمالها، ولكن هذه المرة نقداً كي تستطيع التسديد للمودعين"، بحسب الخبير المصرفي ميشال قزح، و"لأن مصارف كثيرة ستعجز عن تلبية هذا الشرط ستضطر إلى البيع أو التصفية والخروج من السوق. وستأكل المصارف الكبيرة التي باعت في الخارج وأمنت رساميل نقدية، معظم السوق. ويكون "المركزي" بذلك قد بدأ إعادة هيكلة القطاع وتصغير حجمه على الطريقة اللبنانية.. أي بـ"الترقيع". فبهدف تسكير خسارته ألزم "المركزي" المودعين بسحب مبلغ ٤٠٠ دولار بالليرة على سعر ١٢ ألفاً وهو ما سيؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف في السوق الموازية إلى اكثر بكثير من السعر المتداول حالياً."

هذا السيناريو الذي عمل به في اليونان خفض عدد مصارفها من حوالى ٤٠ مصرفاً إلى ٤ مصارف فقط. لكن الفرق أنه في اليونان تم إنشاء "صندوق الاستقرار المالي" ووضع فيه ٤٥ مليار يورو وتمّ فرز المصارف بين جيدة ورديئة. أما في لبنان فان "الخلاف السياسي منع إعادة الهيكلة الشاملة، وظلم ٩٨ في المئة من المودعين الذين كان يجب أن يحيدوا من أي عملية اقتطاع للودائع، وفاقم الإنهيار"، يقول قزح، "سامحاً لـ"المركزي" الإستمرار بإدارة البلد بعيداً من أي خطة واضحة تديرها حكومة فاعلة."

سقفه ٤٨٠٠ دولار نقداً

الخشية الحقيقية هي من أن يكون مبلغ ٤٨٠٠ دولار، مقسماً على ٤٠٠ دولار شهرياً، هو آخر ما سيناله المودع اللبناني من حساباته المصرفية بالنقد الأجنبي. فالإجراء الذي كان يجب أن يمتد على ٥ سنوات، وبسقف ٢٥ ألف دولار، اقتصر على عام واحد، "حدوده الإنتخابات النيابية القادمة"، كما يقول الأمين العام السابق لاتحاد البورصات العربية د. فادي خلف، و"ثمنه تخدير جديد للمودع قبل رفع الدعم، مقابل إلزامه التوقيع على رفع السرية المصرفية. أمّا الـ ٤٠٠ دولار الأخرى التي سينالها المودع على سعر ١٢ ألف ليرة فستتآكل قيمتها سريعاً مع التوقع بارتفاع سعر الدولار إلى حدود ٢٠ ألف ليرة، وستفقد سريعاً نحو ٥٠ في المئة من قيمتها."

رفع السرية

بعد "تعطيش" مئات آلاف المودعين عبر تجفيف مصادر العملة الأجنبية لأكثر من سنة، أصبح من السهل إخضاعهم لرفع السرية المصرفية مقابل "جرعة دولارية". فالمادة السابعة من القرار الأساسي المتعلق بـ"إجراءات استثنائية لتسديد تدريجي لودائع بالعملات الأجنبية"، تنص على "رفع العميل السرية المصرفية عن الحسابات الخاصة المتفرعة لصالح مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف". هذا الإجراء الذي يعتبر ضرورياً لتنظيم العمل وحصر السحوبات بـ ٤٠٠ دولار شهرياً مهما تعددت الحسابات في المصرف الواحد أو في عدة مصارف للعميل الواحد، ما هو في الحقيقة إلا "النواة لكشف حسابات المودع بالاسم"، بحسب خلف، و"مع رفع السرية المصرفية سيربط "المركزي" أرقام الحسابات المختلفة بأسماء العملاء. وبهذه الطريقة يمكن لـ"المركزي" تجميع كل الحسابات المفرّقة في البنك الواحد أو في عدة بنوك، وستتكشف حساباتهم عند أي إقرار لقانون محتمل لـ"الكابيتال كونترول" أو الـ"هيركات" في المستقبل."

"هيركات" آني ١١%

النقطة الثالثة التي لا تقل خطورة هي تحديد السحوبات بالليرة اللبنانية بـ ٤٠٠ دولار شهرياً على أساس سعر صرف ١٢ ألف ليرة، وعدم جواز سحب أي مبلغ آخر بالدولار على سعر ٣٩٠٠ ليرة. وبالتالي خفض سقف السحب من ٢٠٠٠ دولار على أساس سعر صرف ٣٩٠٠ ليرة، أي ما يعادل ٧ ملايين و٨٠٠ ألف

ليرة، إلى ٤٠٠ دولار على ١٢ ألفاً أو ما يعني ٤ ملايين و٨٠٠ ألف ليرة. وفي جميع الأحوال فإن احتساب الدولار على ١٢ ألف ليرة يتضمن "هيركات" في الوقت الراهن بنسبة ١١ في المئة، وستصل هذه النسبة، بحسب قزح، بعد أسبوع من وضع التعميم قيد التنفيذ إلى "٢٠ في المئة للحد من تحويل الليرة إلى دولار."

الظلم يلاحق المودعين

ومع هذا فان القرار بتسديد جزء من الودائع لن يستفيد منه، برأي خلف، العدد الكبير المتوقع من المودعين للأسباب التالية:

-عمد الكثير من المودعين إلى فتح حسابات جديدة بعد ١٧ تشرين الأول ٢٠١٩ لتوزيع ودائعهم عليها خوفاً من "هيركات" محتمل. وهذه الحسابات لن تستفيد من التسديد التدريجي للودائع بالدولار لأنها فُتحت بعد ٢٠١٩/١٠/٣١.

-كذلك الأمر عمد العديد من المودعين إلى نقل حساباتهم من مصرف إلى آخر، إما بسبب مشاكل مع المصرف، وإما بسبب الخوف من إفلاسه نتيجة إشاعات وأخبار متداولة. وهؤلاء أيضاً لن يستفيدوا من التسديد التدريجي.

-عدم رغبة البعض في التضحية بسحب مبالغ كبيرة على ٣٩٠٠ ليرة مقابل سحب ٤٠٠ دولار فقط على سعر ١٢ ألف ليرة. خصوصاً أن ما سيناله بالدولار لن يتجاوز ٤٨٠٠ دولار بالعملة الصعبة.

-عدم الرغبة في كشف السرية المصرفية من أجل مبلغ زهيد. وتحديداً لاصحاب الحسابات الكبيرة.

بالإضافة إلى كل ما تقدم، تبقى هناك قطبة مخفية وراء هذا الإجراء تهدف إلى "تمويل المستوردين بالعملة الأجنبية من أموال المودعين"، من وجهة نظر خلف، فـ"مع تقنين السحوبات بالليرة اللبنانية وحصرها بـ ٤ ملايين و٨٠٠ ألف ليرة تدفع ٥٠ في المئة نقداً و٥٠ في المئة في البطاقة، سيضطر المودعون إلى تسييل الدولارات المقبوضة. وبهذه الطريقة يؤمن تمويل المستوردين ويكون "المركزي" ضرب عصفوري المودعين والمستوردين بحجر الدولار نفسه."

الإجراء الأخير لمصرف لبنان يظهر على أنه حل نسبي، فيما لو جمعناه مع رفع الدعم وإنشاء منصة SAYRFA وتحديد سقف السحوبات بالليرة وإقرار "الكابيتال كونترول"، يتضح أنه لن يكون لمصلحة المودع والمواطن، بقدر ما هو لاستمرار النظام القائم.